



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم إدارة الأعمال

المخاطر السوقية وتأثيرها على كفاية

رأس المال وفق اتفاقية بازل II

- دراسة تحليلية في المصارف الحكومية العراقية -

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في
الجامعة المستنصرية كجزء من متطلبات نيل درجة
شهادة الماجستير في علوم إدارة الأعمال

من قبل الطالبة

أنعام عباس حميدي

إشراف الأستاذ الدكتور

حمزة محمود الزبيدي

المستخلص

تعد المخاطر جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي بشكل عام ، ولا سيما مع تزايد حدة المنافسة في سوق المعاملات المصرفية ونمو حجمها المستمر، واصبح الجهاز المصرفي يواجه العديد من المخاطر من أهمها المخاطر الائتمانية ، المخاطر التشغيلية، والمخاطر السوقية الموجهة لمحفظة التداول المصرفية ، وتفاوت درجة المخاطر السوقية من مصرف الى آخر، لأسباب عديدة مما جعل الامر يتطلب من الادارة المصرفية السعي للبحث المتواصل عن أساليب وتقنيات تقلل من آثار هذه المخاطر.

أن التحليل والقياس وإدارة المخاطر المصرفية ، ومنها السوقية على وجه التحديد يمثل أهم العوامل المساعدة على نجاح المصرف واستمراره بل والصمود لمواجهة الظروف الطارئة الناتجة عن الازمات المالية التي ان بدأت في مكان ما في العالم ستمتد بشكل سريع لتعصف بالعمل المصرفي العالمي مثل أزمة الرهن العقاري.

وفي عام ٢٠٠٩ صدرت اتفاقية بازل التعديلات خاصة بالمخاطر السوقية ، حيث حددت طرق قياس المخاطر من خلال وضع النماذج الداخلية واختبارات الضغط ومدخل التحليل السيناريو(مشاهدة) ، ووضعت أساليب رياضية لتقدير الخسائر المحتملة لكافة انواع المخاطر السوقية من خلال أسلوب VAR على وفق نموذج (JPM) MORGAN.

وجاءت أهمية الدراسة لتسلط الضوء على أثر المخاطر السوقية على كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل II في المصارف الحكومية العراقية ، من خلال احتساب نسبة المخاطر السوقية بكافة أنواعها وإضافتها الى مقام النسبة كفاية رأس المال على وفق اتفاقية بازل II، ومن ثم ايجاد أثر هذه الاضافة عليها وفق اسلوب VAR ضمن نموذج موجن (JPM).

تم تحديد ثلاثة فرضيات لهذا البحث ،سعت الدراسة الى اثبات صحتها أو رفضها، وتوصلت الى جملة من الاستنتاجات أهمها المصارف الحكومية تطبق معادلة كفاية رأس المال

المصرفي على وفق مقررات لجنة بازل I و وفق القوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي باحتساب المخاطر الائتمانية منذ عام ١٩٩٤ واهمل احتساب مخاطر السوق وكذلك المصارف الحكومية طبقت المادة ٤٠ من قانون المصارف ٩٤ لعام ٢٠٠٤ المعدل الخاص بالمخاطر السوقية وكفاية رأس المال من خلال التحوط لها عن طريق مخصص لمخاطر تقلبات اسعار الصرف الأجنبي ومخصص لمخاطر الائتمان النقدي ، فضلا عن ذلك يقوم المصرف العراقي للتجارة بتقديم احدث الخدمات المصرفية وينافس المصارف الأهلية الكبيرة من خلال أستخدم افضل الأساليب المالية في مواجهة جميع المخاطر (الائتمانية ، التشغيلية، السيولة) وخاصة المخاطر السوقية والتقليل من آثارها باستخدام اسلوب القيمة المعرضة للمخاطر VAR كما ان ضعف اهتمام الحكومة بالمصارف الحكومية والذي لا يرقى الى مستوى الاهتمام بالمصارف الأهلية والخاصة مما سبب ضعفاً كبيراً في هذا القطاع ، وبالرغم من الدعم المالي لها الا ان ادارة المصرف لم تضع سياسات واستراتيجيات وخطط تطويرية وعلى مراحل معينة للنهوض بهذا القطاع المصرفي المهم.

كما قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها :

- حث المصارف على تفعيل احتساب المخاطر السوقية في معادلة نسبة كفاية رأس المال المحددة من قبل اتفاقية بازل II ، وتطبيق المادة (٤٠) من قانون المصارف المرقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ المعدل.
- القيام باستخدام الأساليب المالية الحديثة لاحتساب المخاطر السوقية منها أسلوب VAR القيمة المعرضة للمخاطر على وفق نموذج مورجن (JPM) وليس التحديد بوضع مخصص للتحوط من مخاطر تقلبات اسعار الصرف الاجنبي والائتمان النقدي.
- ضرورة ان يكون اداء مصرفي الرافدين والرشيد مشابه لمصرف العراقي للتجارة والقيام بإعادة الهيكلة المصرفية ليواكبا المصارف العالمية من خلال تقديم افضل الخدمات وبأقل الكلف.

- اهتمام الحكومة بالمصارف الحكومية لكي ترقى الى مستوى المصارف الاهلية والخاصة لارتفاع مستواها الخدمي والقيام بوضع الخطط والاستراتيجيات للنهوض بهذا القطاع ليواكب التطورات الاقتصادية لمصارف العالم.